

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY  
KUWAIT

ARTICLE 13 UNCAC  
AWARENESS-RAISING MEASURES AND EDUCATION

KUWAIT (EIGHTH MEETING)

Kuwait Anti-Corruption Authority



الهيئة العامة لمكافحة الفساد

**ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالتعليم في المدارس والجامعات حول مكافحة الفساد:**

1- التدابير المتخذة لضمان الامتثال الكامل للمادة (13/ج) من الاتفاقية، خاصة ما يتعلق من ذلك بالبرامج التوعوية في المدارس والجامعات:

رسخت أحكام القانون (2016/2) الصادر بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، لأطر وآليات التعاون المجتمعي بصورة عامة مع وزارات ومؤسسات وهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في سياق منع الفساد ودرء مخاطره.

وتجدر الإشارة بدايةً، إلى أن دولة الكويت كانت قد حرصت على إفادة مؤتمر الدول الأطراف (فريق استعراض التنفيذ) برغبتها في نشر كالتالي تقريرها القطري في شأن استعراض الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، وتستهدف دولة الكويت من وراء نشر تقريرها الاستعراض القطري، إلى نشر كافة المعلومات والبيانات التي تضمنها تقريرها من أجل مشاركتها مع كافة الجهات المعنية في الداخل والخارج، الحكومية منها وغير الحكومية بغية تعزيز مبادئ الشفافية وترسيخ قيم النزاهة داخل دولة الكويت.

وفي شأن إنكاء وعي الناس بالفساد والتواطين واللوائح المتعلقة بمكافحته، فإنه يُذكر أن دولة الكويت قد أصدرت المرسوم بقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2012/24) ومن بعده القانون (2016/2)، متضمناً العديد من الأحكام والتدابير ذات الصلة بالجوانب التوعوية والتوعوية بجرائم الفساد.

وفي إطار إشراك المجتمع المدني والشباب في منع الفساد، فإنه من الثابت أن الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قد فضلت اختيار غالبية كوادرها الوظيفية الفنية والتنفيذية من الفئات العمرية الشبابية، كما حرصت الهيئة على مد جسور التعاون مع المؤسسات التعليمية المختلفة بهدف إشراك الطلبة والشباب من كافة المراحل التعليمية المختلفة لأجل توعيتهم وبصيرهم بجهود مكافحة الفساد، والفساد الوخيمة على المجتمع، تمهيداً لانشراكهم مآلاً في منع الفساد على كافة المستويات، وفي السبل



ذاتاً تخرص الهيئة على إعداد ووضع وتخصيص البرامج التدريبية لكوادرها بهدف تدريبهم وتنقيفهم في مجال منع الفساد.

وبذلك أصبح لدى دولة الكويت منظومة وطنية قوية لمكافحة الفساد، نظراً لما تتضمنه حالياً نظمها التشريعية من أحكام تفضيلية وإجرائية ذات صلة بالجوانب الوقائية في شأن مكافحة الفساد، ومنها تدابير التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والجهات المعنية بدور العبادة، بغية نشر التنقيف المجتمعي والتربية الوطنية بمخاطر الفساد والتعريف بأثاره الوخيمة على المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة لمكافحة الفساد في طريقها إلى إعداد ووضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد بحسب حكم المادة (1/5) من قانون إنشائها، والتي تنص على اختصاصها بوضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية الأمر الذي من شأنه تنظيم القواعد والآليات والخطط التي يمكن من خلالها تعزيز وتنظيم وترسيخ التعاون المجتمعي مع وزارة التربية وكافة المؤسسات التعليمية والجامعات، لأجل مواجهة التحديات التي ينتجها الواقع العملي لتطبيق الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى اكتساب الممارسات والخبرات الجيدة التي تتيح نهج عملية سليمة في شأن تطبيق أحكام الاتفاقية عامة، وأحكام استرداد الموجودات خاصة.

2. التشريعات والإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المادة (13/1 ج) من الاتفاقية للأجل إعداد ووضع برامج تعليمية في منع الفساد في المدارس أو الجامعات:

أوكل المشرع الكويتي، إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت بموجب قانون إنشائها (2016/2) ولائحته التنفيذية- العديد من الأهداف والمهام والاختصاصات ذات الصلة بمنع الفساد وتعزيز التدابير الوقائية ذات الصلة بمجتمع النشء والشباب سواء في المدارس أو الجامعات وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية المختلفة.

ومن بين النصوص والأحكام التشريعية التي أسست لإجراءات وتدابير منع الفساد في المؤسسات التعليمية، هو ما جاء في عدد من أحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2)، والتي من بينها الآتي:



- تعديل المادة رقم (4) من القانون، إلى استهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد - من بين جملة مستهدفاتها - تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

- وتختص الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وفقاً لحكم المادة رقم (5) من قانون إنشائها، بالتنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، إضافة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعرف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

وعلى مستوى اللائحة التنفيذية للقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والصادرة بموجب المرسوم رقم 300 لسنة 2016، فإن أحكامها غدت تتضمن مجموعة كبيرة من أحكام التعاون الوطني في سياق منع الفساد وتعزيز التدابير الوقائية ذات الصلة، ومن بين هذه الأحكام، الآتي: -

- فيما يتعلق بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تنص المادة رقم (5) على أن تعمل الهيئة على تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد على النحو التالي:

(1) التواصل معها للحصول على المعلومات التي لديها والتي تمكن الهيئة من متابعة قضايا الفساد واسترداد الأموال الناجمة عنها.

(2) حثها على تفعيل دورها في نشر الوعي حول مخاطر الفساد عن طريق إصدار نشرات ومواد إعلامية وعقد ندوات ومؤتمرات.

(3) تشجيعها على التعاون مع أجهزة الدولة في مكافحة الفساد.

(4) تشجيعها على دراسة وتقييم وضع الكويت في التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد وعرض رأيها بشأنها على الهيئة.

(5) تفعيل دورها في مجال دراسة الأوضاع الاجتماعية والأسباب الأساسية لظهور الفساد وتقديم اقتراحاتها لمعالجة مظاهر الفساد.

(6) ما تراه من وسائل أخرى لتشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

- وبشأن التعاون مع المؤسسات التعليمية، تنص المادة رقم (6)، على أن تقوم الهيئة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في مجال مكافحة الفساد بما يلي:



دولة الكويت

- 1) مواءمتها في وضع آلية لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية بين العاملين في المؤسسات التعليمية والعمل على تحقيق الجودة في التعليم بما يحقق النزاهة المرجوة.
  - 2) التعاون في مجال تصميم برامج تدريبية للطلاب لتوعيتهم بقيم النزاهة وأهمية الالتزام بها وتمييز ثقافة الحفاظ على المال العام والمرافق العامة وتضمن المقررات ما يفيد ذلك وتنظيم فعاليات وتدوات لهذا الغرض.
  - 3) تشجيعها على إنكفاء راعي الطلاب بجسامة مخاطر الفساد وعدم للتسامح معه.
  - 4) تشجيعها على تصميم برامج تأهيل المدرسين قبل الخدمة أو أثناءها في مجال التوعية حول مخاطر الفساد ومكافحته.
  - 5) تشجيعها على تأسيس شبكة تواصل بين القائمين على العملية التعليمية تستهدف نشر ثقافة النزاهة.
- وفي إطار التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة لأجل توعية المجتمع وتبصيرته بمخاطر الفساد، أتت المادة رقم (7) من اللائحة المشار إليها، لتنص على أن تتولى الهيئة بالتنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة توعية المجتمع وتبصيرته بمخاطر الفساد وأثاره على المجتمع ولها في سبيل ذلك: -
- 1) تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد ونشر ثقافة الإبلاغ عن وقائع الفساد.
  - 2) نشر وتعميم مدونة سلوك للموظفين وللمواطنين (تكون أساساً لتتقيف المجتمع نحو سلوك يهدف لمكافحة الفساد.
  - 3) اتباع وسائل الإعلام لأسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع جرائم الفساد قبل ارتكابها والوقاية منها.
  - 4) تسليط الضوء على دور الهيئة في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها ونشر التقارير الصادرة عنها وحث الخاضعين على تقديم إقرارات الذمة في مواعيدها.
  - 5) الدعوة لاتباع سياسة الإصلاح الإداري في كافة أجهزة الدولة واتخاذ وسائل فعالة للقضاء على الفساد.
  - 6) العمل على استضافة وسائل الإعلام أهل الرأي والاختصاص في المجتمع للتبصير بالمشاكل ومخاطرة وكيفية محاربتها.



- وبالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بدور العبادة، تنص المادة رقم (8)، على أن تقوم الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية بدور العبادة بترسيخ قيم الأمانة والنزاهة والتوعية بمخاطر الفساد على المجتمع والفرد، وذلك باتباع ما يلي:

- 1) حثها على أن يتناول الخطاب الديني الفساد ومخاطره من الناحية الشرعية والأخلاقية والتأكيد على أن الشريعة الإسلامية تقوم على مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.
- 2) تشجيعها على نشر ثقافة النزاهة والشفافية ونبذ مظاهر الفساد وهدر المال العام.
- 3) حثها على تنمية وتقوية الوازع الديني لدى كل أفراد المجتمع حتى يكون مانعاً لهم من ممارسة الفساد وارتكابه جرأته.
- 4) تشجيعها على غرس قيم النزاهة من خلال طرح قصص التراث الإسلامي في هذا الخصوص.
- 5) تشجيع زيارة الوعاظ وخطباء المساجد والمدارس والكليات والجامعات والأندية والمراكز الشبابية ودور الإصلاح وغيرها لنشر ثقافة تبيخ الفساد وتحدث على النزاهة.

وعلى المستوى الواقعي، تسعى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت، إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية ذات الصلة بالمجالات التوعوية والتعليمية في إطار منع الفساد واتخاذ التدابير الوقائية ذات الصلة به، ومن بين من قامت به هذه الهيئة من تدابير في هذا الجانب، فإنه تجدر الإشارة إلى الآتي:

1. إعداد مشروع لعقد مذكرة تفاهم وتعاون مع وزارة الإعلام حيث يشمل مشروع هذا التعاون على ما يلي:

- عرض إعلانات الهيئة في جميع برامج قطاع التلفزيون والاذاعة.
- التنسيق لعمل برامج ومقابلات اذاعية وتلفزيونية مع مسؤولي الهيئة.
- التعاون لعمل برامج توعوية وتثقيفية وإعلامية تتناول الوقاية من الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة.
- نشر التقارير التي تصدر عن الهيئة في وسائل الاعلام الحكومية.



- عرض الفلاشات الاعلامية التوعوية والوثائقية الخاصة بالهيئة في البرامج ذات المتابعة العالية في التلفزيون والاذاعة.
- تغطية اعلامية لأية فعاليات من ورش عمل أو ندوة أو مؤتمر تقيمها الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- تنظيم ندوات وورش عمل لمنسوبي وزارة الاعلام من مذيعين ومخرجين فيما يخص التوعية بمهام واهداف مكافحة الفساد والوقاية منه.
- مشاركة الهيئة في الفعاليات والمنشآت والأنشطة التي تنظمها وزارة الاعلام.
- العمل على إدراج برامج تخصص الوقاية من الفساد ومكافحته والتوعية من آثاره ومخاطره في المواسم الدينية والمناسبات الوطنية تحت إشراف وزارة الاعلام والهيئة.
- إعداد حملات توعوية تعني بمكافحة الفساد والوقاية منه وآثاره ومخاطره على المجتمع.

2. اعداد وإصدار مطبوعات وبروشورات توعوية لجمهور تشتمل على:

- قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية رقم 300 لسنة 2016. باللغتين: العربية والإنجليزية.
- قانون الذمة المالية وآلية تقديم الإقرارات للخاضعين
- المواد الخاصة بآلية تقديم البلاغات والجرائم المتعلقة بالفساد.
- مطويات توعوية.

3. إعداد مشروع لإصدار مجلة دورية توعوية بعنوان "نزاهة".

4. اعداد دراسة لإصدار كتيب توعوي معني بشرح وتبسيط مفاهيم ثقافة مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية بالمجتمع على أن يتم ترجمته لعدة لغات.

5. اعداد مشروع لإبرام مذكرة تفاهم وتعاون مع وزارة التربية، وتشتمل بنود مشروع هذا التعاون على ما يلي:

- وضع برنامج تثقيفي توعوي لكافة الطلبة المنتسبين للمرحلة الثانوية من خلال اعداد مادة علمية تتعلق بمفاهيم النزاهة والشفافية والمواطنة الصالحة.



- العمل على تنظيم ورش تثقيفية توعوية للكادر التدريسي الذي بدوره سيشرف على برامج التوعية والتثقيف للطلبة في المراحل الثانوية وذلك بالتعاون مع الهيئة.
- تنفيذ ورش تثقيفية وتوعوية لبعض المراحل الدراسية يشرف عليها أعضاء الكادر التدريسي في المراحل الثانوية على أن يكون مدير/ مديرة المدرسة مسؤولاً عن اختيار فريق الإشراف على هذه الورش وذلك بالتنسيق مع قطاع البحوث التربوية والمناهج في وزارة التربية.
- تزويد بعض المراحل الدراسية بمادة علمية مختصر تحتوي على نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- العمل على دراسة لإدخال بعض الفقرات التوعوية والمفردات اللغوية والتثقيفية في المواد الاجتماعية والدينية التي تدرّس في مرحلة الثانوية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- 6. التعاون مع المركز الوطني لتطوير التعليم لتصميم وإنتاج مطبوعات خلال الربع الثاني من العام 2017، موجهة لشريحة الأطفال بحيث يتم من خلالها توظيف مفاهيم وقيم أخلاقية وتربوية للتوعية بمخاطر الفساد وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة بالمجتمع.
- 7. إعداد مشروع تعاون مع وزارة التربية لتنظيم حملات توعوية ميدانية لطلبة المدارس والجامعات بدولة الكويت تتضمن ندوات وورش عمل وأسابيع ثقافية توعوية ضد مخاطر الفساد وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة بالمجتمع.
- 8. التعاون مع جامعة الكويت لإعداد وتنفيذ دراسة مسحية (أقانس وعي الجمهور الكويتي تجاه قضايا الفساد وآثاره، ومدى تعرضهم للرسائل والحملات التوعوية الصادرة من الهيئة بشأن مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية في الربع الأول من العام 2017.
- 9. التعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لإعداد دراسة مسحية حول جرائم الرشوة وأشكالها ومدى انتشارها في دولة الكويت خلال العام 2017/2018.
- 10. إعداد مشروع لعقد مذكرة تفاهم وتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث تشتمل بنود مشروع هذا التعاون على ما يلي: -
  - إعداد وتنفيذ برامج إعلامية تثقيفية وتوعوية تتعلق بمفاهيم النزاهة والشفافية والنزاهة الصالحة والوقاية من الفساد.



الهيئة العامة لمكافحة الفساد على إضافة بعض الفقرات التوعوية والتثقيفية في المواد التي تدرس في دور القرآن الكريم وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

• تنظيم ورش تثقيفية توعوية للأئمة والخطباء والدعاة وللكوادر التدريسية في قطاعات الوزارة

• تنفيذ ندوات تثقيفية وتوعوية حول مخاطر الفساد والوقاية منه والتوعية بآثاره ومفاسده على المجتمع وذلك من خلال قطاع المساجد وقطاع الشؤون الثقافية.

• إعداد دراسات شرعية مؤهلة بجوانب الفساد والرشوة والكسب غير المشروع والتزوير واستغلال النفوذ والاعتداء على الاموال العامة وتوظيف هذه الدراسات والفتاوي في نطاق توعية المجتمع وتنظيمه ضمن برامج اعلامية او دورا تشريعية.

• المشاركة الفاعلة في أنشطة الوزارة المتمثلة بالمؤتمرات العلمية والشرعية التي تنظمها من خلال توظيف محاور فيها للتطرق عن أهمية مكافحة الفساد والوقاية منه وآثاره على المجتمع.

11. إعداد مشروع لتوظيف المفاهيم والقيم التي تبرز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بأسلوب تربوي مبسط يحاكي شريحة الأطفال ضمن المادة العلمية الخاصة بالندوات الدورية والمجلات الشهرية الصادرة لكل من الجهات التالية:

• وكالة الأنباء الكويتية - مجلة كونا.

• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - مجلة براعم الإيمان.

• المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - مجلة العربي الصغير.

12. اعداد مشروع لعقد مذكرة تفاهم وتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب، لاجل التعاون على ما يلي:

• تنظيم ورش تثقيفية توعوية للشباب للتعريف بالهيئة العامة لمكافحة الفساد سواء فيما يتعلق في (النشأة - الاختصاصات - الأهداف).

• اعداد مادة علمية تتعلق بمفاهيم النزاهة والشفافية والمواطنة الصالحة لتوزع على كافة الأنشطة الشبابية التي تنظمها وزارة الدولة لشؤون الشباب وذلك بالاتفاق بين الجهتين.





المعنية بهذا الشأن وتحت إشراف وزارة الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة لمكافحة الفساد.

- التنسيق حول إعداد برامج توعوية تلفزيونية وإذاعية وذلك لتوعية الشباب وغرس مفاهيم النزاهة والمواطنة الصالحة لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع.
- تنظيم محاضرات وندوات توعوية حول المخاطر التي تواجه المجتمع من ظاهرة الرشوة والاستيلاء على المال العام وتجاوز القوانين، يشارك في محاورها عدد من الشباب وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.
- التنسيق حول إضافة بعض الفقرات التوعوية والتثقيفية في المطبوعات التي تصدر عن وزارة الدولة لشؤون الشباب وذلك بالتنسيق مع الهيئة.
- التنسيق حول مشاركة الهيئة في الأنشطة الشبابية التي تنظمها الوزارة وذلك لغرس مفاهيم النزاهة والمواطنة الصالحة والتشجيع على مكافحة الفساد وحماية المال العام.
- التنسيق حول مشاركة مسؤولي الهيئة في المواسم الثقافية والندوات التي تنظمها وزارة الدولة لشؤون الشباب للحديث حول مفاهيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد وتوعية المجتمع من الأضرار الخطيرة الناتجة عن انتشار ظاهرة الفساد.
- التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب في إطار حملة "مسئوليتي" في الربع الثاني من العام 2017. من خلال تنظيم حملة توعوية لتعزيز قيم ومفاهيم الشفافية والنزاهة والتوعية بمخاطر الفساد وسبل منعه.

13. اعداد مشروع مذكرة تفاهم وتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية وتشتمل بنود مشروع التعاون على ما يلي:

- تبادل المعلومات التي لدي الجمعية ويكون من شأنها تمكين الهيئة من متابعة قضايا الفساد واسترداد الأموال الناجمة عنها
- نشر الوعي بمخاطر الفساد عن طريق إصدار نشرات ومواد إعلامية ونقدية وتوثيقية ومؤتمرات، على أن تعرض الجمعية على الهيئة المواد التي ترغب في نشرها أو



أحدها، وكذا موضوعات الندوات التي ترغب في تنظيمها أو عقدها بالتعاون معها  
لإعتمادها من الهيئة.

وأنه نظراً لجدائة إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت، فإن دولة الكويت إذ تأمل أن  
تنتهي في الفترة القليلة القادمة من إنجاز واستكمال وتنفيذ كافة خططها الاستراتيجية والتشريعية في  
شأن منع ومكافحة الفساد، بالصورة الكاملة التي أرادها المشرع الكويتي تنفيذاً لتعليمات وتوجيهات  
القيادة السياسية الكويتية.

تقبلوا وافر تحياتنا،،،

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المستشار/ عبدالرحمن نعيم النمش

